الأثار الاجتماعية والاقتصادية لجرائم غسل الاموال

دراسة سوسيولوجية

دكتورة/ مروة حمدى رياض

مدرس علم الاجتماع

بالمعهد العالى للخدمة الاجتماعية بالمنصورة

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الملخص

تسعى الدراسة الراهنة إلى التوصل لعدة أهداف منها: التعرف على ماهية جرائم غسل الأموال كأحد الجرائم المنظمة، التعرف على مصادر جرائم غسل الأموال، وتحديد الأسباب المؤدية لانتشار جرائم غسل الأموال،ورصد الأثار الاجتماعية الناتجة عن جرائم غسل الأموال، والتعرف على الأثار الاقتصادية الناتجة عن جرائم غسل الأموال، والتوصل إلى مقترحات لمواجهة جرائم غسل الأموال .

تُعد هذه الدراسة من الدراسات التحليلية لقضية غسل الأموال، وتم أختيار العينة بطريقة عشوائية من طلاب الحقوق والتجارة قوامها(٤٠٠)مفردة،للعام الدراسى ٢٠١٥م/٢٠١٦م.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج التى يمكن تقسيمها إلى :مصادر جرائم غسل الأموال وهى (الاتجار فى السلاح،الاتجار فى الأعضاء البشرية للإنسان،السرقة والسطو مع البنوك، الفساد الإدارى،الاتجار فى المخدرات،الرشاوى والمحسوبية والاختلاسات،عمليات الاحتكار للسلع والبضائع)، و أسباب انتشار جرائم غسل الأموال وهي(فساد مؤسسات الدولة، احتكار السلع والخدمات في البلاد، تزاوج السلطة بالمال، فساد رموز الدولة ومسؤليها، قيام بعض رجال الأعمال بتهريب الأموال للخارج)، والآثار الاجتماعية الناتجة عن جرائم غسل الأموال وهى (زيادة معدل البطالة بين الشباب، زيادة معدل التضخم، يؤدى إلى فساد القيم الاجتماعية وتزايد الإنحلال الأخلاقى بين الشباب، اختلال التوازن الاجتماعى بين فئات الشباب، زيادة معدلات الاستهلاك، يؤثر سلباً على الادخار بين الشباب)، و الآثار الاقتصادية الناتج عن جرائم غسل الأموال وهى (عدم القدرة على تحقيق التنمية الاقتصادية، عدم تعاون المؤسسات الدولية مع الدولة، التعرض للعقوبات اقتصادية خارجية، عدم قدرة الدولة للحصول على قروض دولية، تؤدي إلى القضاء على عوائد برامج التنمية،عدم وجود موارد مالية لتنفيذ برامج التنمية).

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

Abstract

The Social and Economic Effects of the Money Laundering Crime a Sociological Study

Marwa Hamdy Riad

The current study seeks aims to: Know the concept of the money laundering crimes as one of the organized crimes. Knowing the sources of money laundering crimes. Determination the causes of spreading the money laundering crimes . Observation the social effects resulted from the money laundering crimes. Knowing the economic effects resulted from money laundering crimes. Getting suggestions for facing the money laundering crimes.

This is the study of analytical studies and issue of money laundering , The sample of study was chosen by a random way from students of commerce and laws faculties consists of (400)items, The university year 2015 to 2016.

The recent study has reached some results as: The sources of money laundering crimes such as (trading in weapons, trading in human organs of man, robbery with banks, administrative corruption, drug trading and processes of monopoly of goods). Causes of spreading money laundering crimes such as (corruption of state institutions, monopoly of goods and services in the country, mixing authority with money , the corruption of state leaders and its officials and making businessmen to send money abroad). The social effects resulted from money laundering crimes (increasing unemployment rate among youth , increasing the inflation rate , the corruption of social values and increasing ethical deterioration among youth , the instability of social balance among youthgroups , increasing of consumption rates , it affect negatively on saving among youth). The economic effects resulted from money laundering crimes (The inability to achieve economic development, the inability of internationalinstitutions to cooperate with the state, experiencing external economic punishments, the inability of the state to get international loans reducing the returns of development programs and the difficulty of finding financial resources for implementing development programs).

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

مقدمة :

منذ بداية التسعينات والحديث يجرى على نطاق واسع فى كل أنحاء العالم على جميع المستويات عن ظاهرة العولمة التى أصبحت فى جوهرها تطرح نظاماً قيمياً تتفاعل فيه كثير من الأوضاع لفرضه وتثبيته فى كل أنحاء المعمورة، و برغم انقسام الآراء واختلاف المواقف إزاء العولمة، إلا أنها استقطبت شرائح فكرية وفئات اجتماعية متعددة المشارب والتخصصات من اقتصاديين وساسة وعلماء اجتماع ومثقفين لا يربط بينهم سوى الاهتمام بجملة التغيرات النوعية المتلاحقة التى يشهدها العالم فى الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة، والتى تعددت القوميات وتجاوزت حدود الدول والأقاليم وأخذت تؤثر فى حياة الناس وقيمهم بنسب ودرجات متفاوتة[١].

ففى ظل العولمة ونمو فعالية أسواق المال الدولية، أصبح من اليسير انتقال رؤوس الأموال عبر الدول المختلفة، وقد حمل هذا فى طياته تنامى حركة الجريمة المنظمة وتزايد حركة تداول أموال المنظمات الإجرامية على المستوى المحلى والدولى بهدف تغيير صفة الأموال التى تم الحصول عليها بطريقة غير مشروعة، لتظهر كما لو كانت قد تولدت من مصدر مشروع، ويطلق على هذه العمليات " غسل الأموال "[٢].

وقد بدأ لفظ غسل الأموال مصطلحاً وظاهرة إجرامية فى الولايات المتحدة، حيث أطلق رجال الأمن الأمريكيون هذا اللفظ للدلالة على ما كانت تقوم به عصابات الجريمة المنظمة (المافيا)، من شراء للمشروعات والمحلات بـ " أموال قذرة " ذات مصدر غير مشروع، ومن ثم خلطها برؤوس أموال وأرباح من تلك المشروعات لإخفاء مصدرها عن أعين سلطات الرقابة [٣].

ويُعد مصطلح غسل الأموال من أبرز وأهم المصطلحات المنتشرة حديثاً فى المحافل الإقليمية والدولية المهتمة بالأمن الاجتماعى والأمن الاقتصادى والجرائم الاقتصادية، لأن عمليات غسل الأموال مرتبطة إلى حد بعيد بأنشطة غير مشروعة، فتحاول عادة تجنب القوانين المعادية للفساد المالى، بل تحاول أن تضفى صفة الشرعية على نفسها حتى يعتد بها من قبل القانون وليس أى قانون إنما من القوانين نفسها التى جرمتها وضمن نطاق الحدود الإقليمية التى تسرى عليها تلك القوانين[٤].

وتُعد المكاسب المادية التى تحصل عليها المنظمات الإجرامية من تجارة غير مشروعة وذات الصلة بالأنشطة الإجرامية تمكنها من النفاذ إلى أنشطة تجارية مشروعة بمستوياتها المتعددة، كما

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

تخترق هياكل الحكومات مما ينعكس سلباً على الاقتصاد والتقدم الاجتماعى وتزييف الطرق القانونية والتحايل على إجراءاتها مستغلة النفوذ والسلطة، مفسدة الأمم والضمائر عن طريق الإغراءات التى تقدمها، والأمر قد تعدى ذلك إلى زعزعة أركان الدولة ذاتها بفعل الإفساد الخطير الناتج عن غسل الأموال غير المشروعة (٥).

ولقد أدى التقدم التكنولوجى فى مجالات الاتصالات والمواصلات بين كافة أرجاء المعمورة إلى تطور الجريمة بوجه عام، وظهور لأنماط جديدة منها على كافة المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية، فزادت معاناة دول العالم من أنشطة غسل الأموال الناجمة عن الجريمة المنظمة والإرهاب والمخدرات وتزييف العملة والجرائم البيئية والصناعية والمعلوماتية وسرقة الأعمال الفنية ... الخ وزادت خطورة بعض هذه الأنشطة الإجرامية إلى درجة فاقت قدرات جميع الدول قاطبة على المواجهة بما فى ذلك الدول الكبيرة(٦).

وبالنظرإلى جريمة غسل الأموال يُلاحظ أن التقنيات الحديثة والتطور فى المجال الاقتصادى الدولى، وفى فهم وسائل الاتصالات والحاسب الآلى قد أدى إلى قيام الجناة بتحويل أموالهم الناجمة عن أنشطتهم الإجرامية بسرعة فائقة عبر الحدود إلى البنوك الدولية والتى تقع خارج إقليم الدولة التى تم فيها ارتكاب الفعل الإجرامى مصدر هذه الأموال، مما دعا البعض أن يطلق على هذه الأموال ***Megabyte Money*** والتى يتم تحويلها فى شكل رموز على شاشة الحساب الآلى التى تعمل بصفة مستمرة دون توقف، ويتم خلالها تحويل الأموال عدة مرات إلى أماكن وأرصدة مختلفة فى جميع أنحاء العالم، مما يصعب على سلطات الدولة الكشف عن هذه الأموال أو عن مصادرها(٧).

ومما لاشك فيه أن المستفيد الأول والأخير من عمليات التحويلات المالية السريعة هم الجناة أو مرتكبو الجريمة المنظمة وعلى الجانب الآخر فإن الخاسر من هذه التحويلات هى الدول وأسواقها الاقتصادية، وعليه تسعى الدول إلى تكثيف جهودها والتعاون فيما بينها لمواجهة هذه الجريمة دولياً، إقليمياً ومحلياً، وفى مصر وخصوصاً بعد ثورة ٢٥ يناير ظهرت ظاهرة جريمة غسل الأموال وبقوة فى المجتمع المصرى وذلك بسبب تورط بعض رجال الأعمال والمسئولين السابقين فى هذه الجرائم ونقل وتهريب معظم ثرواتهم خارج البلاد.

ومن هنا كان من الضرورى رصد تطور هذه الجريمة ومتابعة أدواتها المستحدثة، وكيفية مواجهتها من خلال أليات متعددة كحماية للمجتمع من أثارها وتداعيتها السوسيواقتصادية المدمرة.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

أولاً: الاجراءات المنهجية والنظرية للدراسة:

أ: أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة فيما يلى:

١- انتشار جرائم غسل الأموال إحدى الجرائم المنظمة مع منتصف القرن العشرين والتى تُنفذ بدقة وتستخدم أساليب تحرك الأموال بصورة مختلفة ومتعددة يصعب معها سهولة مراقبة ومتابعة هذه الأموال مع أنها تستخدم قوالب قانونية ذات شرعية لوضع الأموال المحصلة بطريقة غير شرعية بها.

٢- جرائم غسل الأموال لها تأثير اقتصادى واجتماعى وسياسى واقعى على المجتمع مما يؤدى إلى انتشار الجرائم والفوضى فى المجتمع وتعرض الدولة إلى عقوبات دولية.

٣- انتشار جرائم غسل الأموال فى المجتمع المصرى فى الآونة الأخيرة بسبب تمركز مقاليد الحكم فى يد رجال الأعمال الذين لا يهتمون إلا بتحقيق مصالحهم الشخصية وتحقيق أقصى ربح ممكن بطريقة شرعية أو غير شرعية وذلك بعد تزايد ظاهرة الزواج بين السلطة ورجال المال والأعمال.

٤- تأثير جرائم غسل الأموال على تحقيق التنمية الشاملة بشقيها الاجتماعى والاقتصادى .

ب: أهداف الدراسة: تسعى الدراسة إلى تحقيق عدة أهداف:-

١ - التعرف على ماهية جرائم غسل الأموال كأحد الجرائم المنظمة.

٢ – التعرف على مصادر جرائم عسل الأموال.

٣ - تحديد الأسباب المؤدية لانتشار جرائم غسل الأموال .

٤ - رصد الأثار الاجتماعية الناتجة عن جرائم غسل الأموال.

٥ - التعرف على الأثار الاقتصادية الناتجة عن جرائم غسل الأموال.

٦ - التوصل إلى مقترحات لمواجهة جرائم غسل الأموال .

ج: تساؤلات الدراسة: تسعى الدراسة الحالية إلى الإجابة على التساؤلات الآتية :

١ - هل يمكن تحديد ماهية جرائم غسل الأموال كأحد الجرائم المنظمة؟

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

٢ – ما مصادر جرائم غسل الأموال؟

٣ - إلى أى مدى يمكن تحديد الأسباب المؤدية لانتشار جرائم غسل الأموال؟

٤ - ما الأثار الاجتماعية الناتجة عن جرائم غسل الأموال؟

٥ - هل يمكن رصد الأثار الاقتصادية الناتجة عن جرائم غسل الأموال؟

٦ - إلى أى مدى يمكن وضعمقترحات لمواجهة جرائم غسل الأموال؟

د: التوجه النظري للدراسة:

تنطلق الدراسة الحالية من النظرية البنائية الوظيفية التى تعتمد على دراسة الظواهر الاجتماعية للمجتمع، دراسة متكاملة من حيث البناء الوظيفي وأثر كل منها على الآخر، لأن المجتمع يمثل كلاً متكاملاً ومؤلفاً من أجزاء مترابطة يؤدى كل منها وظيفة لخدمة أهداف الكل، والمجتمع ما هو إلا نسق يضم مجموعة من العناصر المتساندة التى تسهم فى تحقيق تكامله، غير أن هذا التكامل لا يتم بصورة مثالية، مما يعنى حدوث بعض الإنحرافات فى النسق دون أداء وظائفه على النحو الكامل .

وتعتمد هذه الدراسة على البنائية الوظيفية لأنها تناولت مجتمعاً يمر بحالة من التغيير الاجتماعى بصورة سريعة فى جوانبه المادية واللامادية مما يمكن خلالها تفسير أسباب هذا التغيير ودوافعه والتنبؤ بالحالة التى يكون عليها المجتمع فى المستقبل، كما أن جرائم غسل الأموال من الجرائم المعقدة والمتشابكة التى تتداخل فيها أجزاء وأطراف عدة مما يؤدى إلى دراستها على إنها كل متكامل.

هـ: مشكلة الدراسة:

تكمن المشكلة البحثية فى كيفية فهم أبعاد جريمة غسل الأموال كجريمة مستحدثة والأسباب والعوامل التى تؤدى إليها والظروف التى تمهد الطريق لها بهدف تشخيص هذه الظاهرة الإجرامية، ومحاولة رصد وتحديد تداعيتها السوسيواقتصادية وأثارها المتعددة على المجتمع المصرى من وجهة نظر الشباب الجامعى المعنيين بهذه المشكلة وبصفتهم الكتلة الإيجابية الواعدة التى حظيت بقدر مناسب من الثقافة والوعى والذين يتم إعدادهم لقيادة المجتمع، وذلك بهدف مواجهتها وتجنب أثارها السلبية التى تهدر إمكانيات ومقدرات المجتمع مما يهدد المجتمع ويهز إستقراره ويعرقل مقومات التنمية الاقتصادية والاجتماعية له.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

و: مفاهيم الدراسة: تتضمن الدراسة المفاهيم التالية:-

١- مفهوم الجريمة المنظمة.

٢- مفهوم غسل الأموال.

١- مفهوم الجريمة المنظمة :

انتشرت الجرائم المنظمة بشكل واضح مع بداية عقد التسعينات كنتاج للتغيرات التى أفرزتها تحولات العولمة الاقتصادية، وعلى الرغم من عدم وجود تعريف محدد أو متفق عليه للجريمة المنظمة، إلا أن هناك من يرى أنها كل فعل إجرامى يعمل خارج إطار القانون والضوابط الاجتماعية، وتضم بين طياتها العديد من المجرمين الذين يعملون وفقاً لنظام بالغ التعقيد والدقة، يفوق النظم التى تتبعها أكثر المؤسسات تطوراً أو تقدماً، كما يخضع أفرادها لأحكام قانونية سنوها لأنفسهم، تفرض أحكاماً بالغة القسوة على من يخرج على ناموس الجماعة المنظمة ويلتزمون فى أداء أنشطتهم الإجرامية بخطط دقيقة ومدروسة ويجنون من ورائها الأرباح الطائلة(٨).

ويشير البعض إلى أن الجريمة المنظمة هى " الجريمة التى تقوم على تنظيم مؤسس ثابت، وهذا التنظيم له بناء هرمى ومستويات للقيادة، وقاعدة للتنفيذ، وأدوار ومهام ثابتة، وفرص للترقى فى إطار التنظيم الوظيفى، ودستور داخلى صارم يضمن الولاء والنظام داخل التنظيم، والأهم من ذلك كله الاستمرارية وعدم التوقف، وإنما تظل المنظمة قائمة ما دامت تحقق نجاحاً، ولم تفلح أجهزة الأمن أو منظمة منافسة فى القضاء عليها، وبذلك تنحصر عناصر الجريمة المنظمة فى جماعة مستمرة من الأشخاص، والإدارة المتعمدة للإفساد، والاستخدام الإجرامى والعنف، والحصول على المكاسب المالية والسطوة "(٩).

وعلاوة على مدى التجانس، بين الأنظمة القانونية الوطنية، وقدرتها على الصمود، فى مواجهة هذه الجريمة على المستوى الأمنى والقضائى، كما تتعلق بالأثر السلبى، الذى تتركه الجريمة المنظمة على البلاد النامية المعرضة للخطر، والاعتداء على أمنها ومصالحها، ومن الناحية العملية التطبيقية تتعلق الجريمة المنظمة بممارسة أنشطة اقتصادية، وتجارية حيوية، للاقتصاد القومى الوطنى والعالمى، مما قد يعرض، هذا الاقتصاد للمخاطر فى أحيان كثيرة، نتيجة لاحتمالات الممارسات غير القانونية، والأنشطة غير المشروعة من تجارة المخدرات، والتلاعب بالتجارة الإلكترونية، وتهريب

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الأسلحة والإرهاب والسوق السوداء، وتجارة الأعضاء البشرية، وتجارة الرقيق الأبيض . والواقع العلمى يؤكد زيادة حجم الجريمة المنظمة، وهذا ما أكد عليه مؤتمر مجلس أوروبا عام ١٩٩٤م، بخاصة مع تحرير التجارة العالمية من القيود .

كما يُعد تزايد الجريمة المنظمة، معولاً لهدم الديمقراطية، وتقويضاً لاستقرار الأنظمة السياسية، نتيجة للرشوة والفساد الإدارى بين ممثلى الشعب ورجال الحكم، فى الدول المختلفة، والتى تعتبر مسرحاً لتلك الظاهرة، كما يهدد تزايد نشاط الجريمة المنظمة، بما تستخدمه من عنف وسطوة شعور الإنسان بالأمن [١٠].

وعلى ذلك يقوم الإجرام المنظم على أركان هى[١١]:

١- العمل المنظم، من خلال مجموعة منظمة من الأفراد من أجل العمل فى النشاط الإجرامى.

٢- الحرص على استمرار النشاط الإجرامى، وتوسيع نطاقه من خلال العمل فى إطار مؤسسى، ذى بناء هرمى، ولوائح تنظم العمل به.

٣- انتهاج أساليب العنف، والتهديد، والابتزاز وإفساد المسئولين عن أجهزة الدولة.

٤- الاعتماد على الخلايا الطرفية فى ارتكاب الجرائم، لحفاظ على القيادات من التعرض للمساءلة الجنائية .

٢- مفهوم غسل الأموال :

يرى الباحثون أن مصطلح غسل الأموال ظهر بدأ فى الولايات المتحدة فى الربع الأول من القرن العشرين، حيث استخدم رجال الأمن بها المصطلح للدلالة على ما كانت تقوم به عصابات المافيا من شراء المشروعات والمحلات بأموال قذرة تم الحصول عليها من مصادر غير مشروعة لإخفاء مصادرها عن سلطات الرقابة[١٢].

وتُعد عملية غسل الأموال مجموعة من العمليات المادية التى يقوم بها غاسلو الأموال اضفاء الشرعية على أموال متحصلة من مصدر غير شرعى[١٣]، وتنطوى أساساً على إخفاء مصدر تلك الأموال المتحصل عليها من أنشطة إجرامية وجعلها تبدو فى صورة شرعية [١٤]، مما يُمكن الجناة من الاستفادة من حصيلة جرائمهم دون خوف [١٥]، وهم يمتلكون من أساليب وطرق متطورة

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ومتنوعة لرفع الصفة غير الشرعية عن تلك الأموال القذرة التى تحصلوا عليها من الجرائم و صبغها بشكل وكأنه قانونى[١٦].

وعلى الرغم من أن جرائم غسل الأموال تتم منذ وقت طويل إلا أنها فى الآونة الأخيرة أخذت صوراً وأساليب مستحدثة تقوم بها عصابات إجرامية منظمة[١٧]، فيرى بعض الفقهاء أن عملية غسل الأموال عبارة عن تحويل أو نقل الأموال الى تم الحصول عليها بطريق غير مشروع، أو المتهربة من الإلتزامات القانونية إلى شكل آخر من أشكال الاحتفاظ بالثروة، للتغطية على مصدرها حتى تأخذ شكل الأموال المشروعة بعد ذلك[١٨]، ويرى آخرون بأنها مجموعة من (العمليات التى يقوم بها شخص أو أشخاص لإخفاء المصدر غير الشرعى أو الدخل غير الشرعى، والتمويه على ذلك الدخل لإظهاره بشكل شرعى)[١٩].

وعرفها أخرون بأنها(التمويه على مصدر الأموال وطبيعته حتى يصبح صاحبه حراً فى استخدامه دون خشية ضبطه ومصادرته قانوناً)[٢٠]، أو أنها عملية (تهدف إلى إخفاء المصدر غير المشروع للمال من أجل السماح لصاحبه بالتمتع به بشرعية كاملة، من خلال استثماره او توظيفه فى أنشطة إجرامية أخرى)[٢١]، وعرفه اخرون بأنه عبارة عن محاولة غاسلوا الأموال إخفاء مصدر وحيازة الأموال غير المشروعة التى اكتسبوها من الجرائم، الأمر الذى ترتب عليه فهم أن غسل الأموال يمكن تعريفه بإحدى طرق ثلاث[٢٢]:

الأولى : تحويل المال القذر أو غير المشروع إلى أموال نظيفة ومشروعة .

الثانية : غسل الأموال الناتجة عن المخدرات .

الثالثة : إخفاء أموال متحصلة من الجرائم .

وعرف الفقه الفرنسى هذه الظاهرة بأنها(غسل الأموال عبارة عن الاتجار غير المشروع بالمواد المخدرة، وأفعال النصب، وتهريب البضائع، واحتجاز للرهائن، وأسواق السلاح، والإرهاب، وابتزاز الأموال بالتهديد)[٢٣].

وتحدد الباحثة تعريفاً إجرائياً لمفهوم غسل الأموال بأنه (مجموعة من العمليات ذات الأنشطة الخفية والتى تتسم بالتمويه لإخفاء أموال متحصلة بطريقة غير مشروعة ووضعها فى قوالب قانونية وتحريكها فى قنوات مصرفية مشروعة لإخفاء مصدرها الحقيقى)، ويمكن تحديد ذلك فيما يلى:

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

- مجموعة من العمليات المادية لإضفاء الشرعية على الأموال، المتحصلة بطرقة غير شـــرعية أو قانونية، باتخاذ مجموعة من عمليات التمويه التى تظهر الشرعية على نشاط معين، وهـــو عبارة عن نشاط إجرامى منظم.

- ينتهى بتحويل المال القذر إلى مال نظيف ومشروع .

ثانياً: جريمة غسل الأموال الخصائص والأثار (مدخل سوسيولوجى):

أ- خصائص جريمة غسل الأموال :

تنفرد جريمة غسل الأموال بمجموعة من الخصائص [٢٤]هى :

- قصر معظم قوانين دول العالم تجريمها لغسل الأموال على الأموال الناتجـــة عـــن الاتجـــار غـــير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية، ولم تجرّم غسل الأموال الناتجة مـــن المـــصادر غـــير المشروعة الأخرى، كتجارة السلاح، والرقيق الأبيض، والرشوة، والاخـــتلاس، والاحتيـــال، والتزوير، والتهريب، والتهرب من دفع الضرائب، ويرجع السبب فى للفائدة التى تجنبها بعض الدول من وراء هذه الأموال القذرة .

- إن جريمة غسل الأموال جريمة مقصودة، فلا يمكن قيامها بدون قصد جرمى، فإذا قام شخص ما طبيعى أو معنوى بإيداع أموال غير مشروعة أو إخفائها أو دمجهـــا مـــع أمـــوال أخـــرى مشروعة دون علمه بأن هذه الأموال ناتجة من تجارة غير مشروعة بالمخدرات فلا يعاقب على فعله، وإن كان بالإمكان مصادرة هذه الأموال.

- تُعد جريمة غسل الأموال من الجرائم المنظمة، فهى ليست من الجرائم العادية الـــتى تُرتكـــب بصورة عشوائية، ولكنها جريمة معقدة تحتاج إلى جهود شبكات منظمة تمتهن الإجرام، وعلـــى درجة عالية من التخطيط والانتشار فى أماكن مختلفة من العالم .

- إن الآثار السلبية لجريمة غسل الأموال الناتجة من الاتجار غير المشروع بالمخـــدرات والمـــؤثرات العقلية لا تقف عند مخالفتها للدين والأخلاق فقط، بل هى تمتد لتشمل زعزعـــة الاقتـــصاد

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المحلى والدولى وإحداث الخلل بالأنظمة السياسية والاجتماعية لبعض المجتمعات، بالإضافة إلى الأضرار الصحية التى تلحق بالأفراد الذين يستهلكون المخدرات .

- اتجاه تشريعات بعض الدول إلى تحريم غسل الأموال الناتجة عن مصادر غير مشروعة،ولم تعد تقصر تجريم غسل الأموال على الأموال الناتجة عن الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية فقط . فقد كانت الولايات المتحدة الرائدة فى إصدار تشريعات لمكافحة غسل الأموال، فى ١٩٧٠م بموجب قانون سرية الحسابات المصرفية، الذى جرّم غسل الأموال الناتجة عن تجارة المخدرات، أو التهرب الضريبى، أو القمار، أو الاختلاس، أو التهريب، أو تجارة الممنوعات، ثم أصدرت الولايات المتحدة أول قانون خاص يمنع غسل الأموال سنة ١٩٨٦م .

وبما أن الأموال التى يجرى عليها غسل الأموال، هى أموال قذرة ومنشؤها مبيعات المخدرات والمؤثرات العقلية والمتاجرة بالسلع الضرورية فى السوق السوداء، بسبب الاحتكار، وكذلك التزييف وبيع العملات الأجنبية المزيفة وتلقى الرشاوى والعمولات غير المشروعة والقيام بالاختلاسات وبيع الرقيق والعبيد والمتاجرة بأعضاء الإنسان وبشرفه والمكاسب المتأتية عن طريق الفساد الإدارى والمالى والسياسى والاقتراضى من بيوت المال والهرب بهذه الأموال خارج الحدود أو التهرب من الضرائب والجمارك نتيجة تزوير الفواتير والسجلات المحاسبية، وبالتالى نقل هذه الأموال إلى بنوك أخرى فى دول أخرى[٢٥].

خلاصة القول تُعد جريمة مقصودة لا تقتصر على مخالفة الدين و الأخلاق ولكن تمتد خطورتها إلى زعزعة النظام الاقتصادى وخلل النظم الاجتماعية والسياسية، وأصبحت جريمة عنكبوتية دولية عابرة للحدود تستدعى تضافر كافة الجهود المحلية والاقليمية والدولية لمواجهة أثارها المدمرة.

ب- الآثار الاقتصادية لجرائم غسل الأموال :

تترتب على جريمة غسل الأموال مجموعة من الآثار الاقتصادية السلبية منها:

- انخفاض الدخل القومى :يقصد بالدخل القومى مجموع العوائد التى يحصل عليها أصحاب عناصر الإنتاج من الأفراد مقابل استخدام هذه العناصر فى إنتاج السلع والخدمات سواء داخل الدولة أو خارجها خلال مدة زمنية محددة وهى عادة سنة، و يقصد بالناتج القومى

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

مجموع السلع والخدمات النهائية التى أُنتجت باستخدام عناصر الإنتاج الوطنية خلال مدة زمنية محددة وهى عادة سنة[٢٦].وتؤثر جريمة غسل الأموال فى خفض الدخل القومى لدولة ما عن طريق تهريب الأموال التى تم الحصول عليها من مصادر غير مشروعة إلى الخارج من أجل غسلها مما يؤدى إلى حصول نزيف فى الاقتصاد القومى للدولة التى هُربت الأموال منها، ومن ثم يتم استثمار هذه الأموال فى الخارج لمصلحة الدولة التى هُربت إليها الأموال على حساب الدولة التى تعرضت لتهريب الأموال منها.

- انخفاض قيمة العملة: تؤدى جريمة غسل الأموال على قيمة العملة الوطنية لزيادة الطلب على بعض العملات الأجنبية، حيث يتم تحويل الأموال غير المشروعة من العملة الوطنية إلى العملات الأجنبية، بقصد تحويلها واستثمارها فى الخارج لإخفاء مصدرها غير المشروع .

- انخفاض حجم الأموال المدخرة:تعانى الدول التى تشيع فيها الرشوة والتهرب من دفع الضرائب، وعدم الكفاءة فى الأجهزة الإدارية أو فسادها من انخفاض حجم الأموال المدخرة مما يؤدى إلى عجز المدخرات الوطنية عن الوفاء باحتياجات الاستثمار، ويرجع هذا الأمر بتقديرنا إلى قيام أصحاب الأموال المشروعة بتحويل مدخراتهم إلى الخارج، وإيداعها فى دول مستقرة سياسيا واقتصاديا، وقيام الأفراد والجهات التى حصلت على الأموال من مصادر غير مشروعة بتحويل أموالهم إلى الخارج لإضفاء الصفة الشرعية عليها والإفلات من المساءلة القانونية [٢٧].

- ارتفاع معدل التضخم: تساهم جريمة غسل الأموال فى زيادة الأسعار بسبب إعادة بعض الأموال غير المشروعة أو كلها بعد غسلها فى الخارج إلى الدول التى هربت منها هذه الأموال، مما يؤدى لزيادة القوة الشرائية والاستهلاك غير المرشد للسلع والخدمات من قبل هذه الجهات التى لا تقيم وزناً للمنفعة الحدية للنقد، التى حصلت عليها من مصادر غير مشروعة، وبإضافة هذا النمط من الاستهلاك غير المرشد، إلى ما تستهلكه فئات المجتمع الأخرى، فإنهما يؤديان لزيادة فى الطلب على السلع والخدمات وبالتالى ترتفع أسعارها، أى تضخم الطلب الكلى لأفراد المجتمع، وانخفاض القوة الشرائية للنقود، وتشير الدراسات إلى ارتفاع معدل التضخم فى الدول النامية إلى ما يقارب ١١٤% عام ١٩٩٠م، ولكنه انخفض إلى ما يقارب ٥١% عام ١٩٩٢م[٢٨].

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وهكذا تجمعت التداعيات الاقتصادية لجريمة غسل الأموال فى انخفاض الدخل القومى وتعرض الاقتصاد القومى لتزيف مستمر، مع تراجع قيمة العملة المحلية، وما يترتب على ذلك من أثار تتمثل فى ارتفاع الأسعار وانخفاض قيمة المدخرات وارتفاع معدل التضخم وزيادة معدلات الاستهلاك وزيادة الاستيراد.

ج- الآثار الاجتماعية لجريمة غسل الأموال :

تترتب على جريمة غسل الأموال مجموعة من الآثار السلبية الضارة بالمجتمع لكونها ترتبط بالنواحى الاجتماعية والسياسية لأن هذه الجريمة تمثل نوعاً من الأمان لبعض الأفراد والجماعات التى تحصل على الأموال من مصادر غير مشروعة .

ويساعد غسل الأموال على زيادة معدل الجريمة محلياً ودوليا لأن الحصول على الأموال من مصادر غير مشروعة والنجاح فى غسلها يؤدى إلى حدوث اضطرابات اجتماعية خطيرة .

ومن الآثار الاجتماعية السلبية التى تترتب على غسل الأموال زيادة معدل الجريمة، وزيادة معدل البطالة، وتدنى مستوى المعيشة لبعض الأفراد والفئات، واستغلال اليد العاملة، وتبوء بعض الأشخاص المراكز القيادية على رغم عدم كفاءتهم .

- زيادة معدل الجريمة :تُشير تقارير الأمم المتحدة إلى ارتفاع معدل الجريمة خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين بما يقارب ٥% وهذه النسبة تزيد عن المعدل الذى يتفق مع النمو السكانى خلال تلك العقود وتحذر هذه التقارير من التطور الذى حدث فى أساليب الجريمة ووسائلها بسبب تقدم وسائل الاتصال، وتحويل الأموال والسلع بطرق سريعة ومتفوقة على وسائل مكافحة الجريمة المتوفرة لدى الأجهزة الأمنية[٢٩].وتُعد المجتمعات التى يزيد فيها ارتكاب الجرائم المالية سوقاً رائجاً للعديد من الأنشطة الإجرامية الأخرى المصاحبة لها الدعارة و جرائم الإجهاض وقتل الأطفال حديثى الولادة، وتزايد أعداد اللقطاء وانتشار الأمراض الجنسية، وازدياد استهلاك الخمور بالإضافة إلى ما ينفقه الأفراد والعصابات المرتبطة بغسل الأموال فى شراء السلاح لمقاومة الأجهزة الأمنية التى تلاحقهم، وما ينفقونه أيضا على التصفية الجسدية لزعماء وأفراد العصابات المنافسة لهم، و دعمهم للإرهاب والعنف والتنظيمات المشبوهة من أجل الحصول على مساعدتها فى نقل وتحويل وإخفاء الأموال غير المشروعة، ولا يخفى على أحد أن ازدياد ارتكاب هذه الجرائم وغيرها يزيد من معدل ارتكاب الجريمة .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

- زيادة معدل البطالة:يؤدى حصول بعض الأفراد والجهات على الأموال من مصادر غير مشروعى ومن ثم تحويلها على خارج بلادهم إلى حرمان هذه البلاد لجزء من دخلها القومى . ومما لاشك فيه أن الدول التى حوّل أو هُرب جزء من دخلها القومى إلى الخارج تصبح عاجزة عن الإنفاق ولو جزئياً على المشاريع اللازمة لتوفير فرص العمل لمواطنيها، فتزداد نسب البطالة فى ظل الزيادة السنوية لعدد الباحثين عن العمل سواء كانوا متعلمين أو غير متعلمين،وهذا الأمر يضاف إلى الأثر السلبى لجريمة غسل الأموال من الناحية الاقتصادية والمتمثل فى انخفاض الادخار المتاح لتمويل الاستثمار فإن النقص فى التمويل يؤثر وبشكل سلبى على الموارد اللازمة لتوفير فرص العمل، فتتفاقم مشكلة البطالة أكثر فأكثر.

وقد يدعى البعض أن إعادة الأموال غير المشروعة إلى مواطنها الأصلى بعد غسلها يمكن أن تساهم فى حل مشكلة البطالة من خلال استثمارها، ورداً على ذلك يمكن القول : إنه إذا تم استثمار هذه الأموال فهو يتجه فى الغالب إلى المضاربة فى العقارات والأوراق المالية من أجل تحقيق الربح السريع وهذا لا يسهم كثيراً فى إيجاد فرص عمل بعكس استثمار الأموال المشروعة التى تساهم بشكل فعال فى إيجاد فرص العمل الجديدة، ومن ناحية أخرى فإن استثمار الأموال غير المشروعة سريع التوقف إذا تحققت الغاية المرجوة من ذلك والمتمثلة فى إخفاء المصدر غير المشروع لهذه الأموال، وتشير دراسات صندوق النقد الدولى عامى ١٩٩٣، ١٩٩٤م إلى ارتفاع نسبة البطالة فى الدول التى ترتفع فيها عمليات غسل الأموال، كما هو الشأن فى إيطاليا حيث وصل معدل البطالة فيها إلى ما يقارب ١٢%، وفرنسا التى وصلت فيها نسبة البطالة إلى ما يقارب ١٣% وكندا حيث وصلت نسبة البطالة إلى أكثر من ١٠%[٣٠].

- تدنى مستوى المعيشة:تؤثر جريمة غسل الأموال سلباً على توزيع الدخل القومى بين أفراد المجتمع حيث تتسع الفجوة بين الفقراء والأغنياء مما يؤدى إلى تدنى مستوى المعيشة للكثير من أفراد المجتمع، ويحدث هذا الأمر نتيجة حصول البعض على الأموال من مصادر غير مشروعة ثم القيام بغسلها واستخدامها، فينعكس ذلك على مستوى دخولهم وتصرفاتهم الاستهلاكية ومراكزهم الاجتماعية فيؤدى ذلك إلى حدوث خلل فى القيم الاجتماعية كإعلاء قيمة المال بصرف النظر عن مشروعيته، وتهدر القيمة الاجتماعية للعمل المنتج , وتنتشر الأمية والجهل بدلاً من التعليم والكفاءة، ولا يخفى على أحد أن عوامل الجهل والمرض والفقر تنمو وتترعرع فى المجتمعات التى

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

لا تتحقق فيها السيطرة على مصادر الكسب غير المشروع وخاصة فى حال إخفاق الأجهزة الأمنية فى تعقب المجرمين والقضاء على عمليات غسل الأموال .

وبمعنى أخر فإن الفقر والجهل والبطالة وغيرها من العوامل تُشكل ظروفاً ضاغطة على بعض المجتمعات ومثال ذلك بعض الدول الآسيوية التى يرتفع فيها معدل الفقر والبطالة مع انتشار المجاعات، والتى ظهرت فيها بعض العصابات الإجرامية التى اتخذت من الأطفال سلعة تُباع وتُشترى والأغرب من ذلك أن عمليات بيع الأطفال أو بيع بعض أعضائهم صارت تتم طواعية من قبل أسرهم، وليست الصورة أكثر جمالاً فى بعض دول القارة السوداء، فقد ورد فى تقارير الأمم المتحدة أن أكثر من ٥٠٠٠ طفل تم شراؤهم أو اختطافهم من أسرهم أثناء الحروب الأهلية(٣١).

- استغلال اليد العاملة فى بعض دول العالم الثالث:يقوم الأفراد والجهات التى حصلت على الأموال من مصادر غير مشروعة، ثم تحويلها إلى الخارج باستغلال اليد العاملة ذات الأجور المتدنية فى دول العالم الثالث من خلال استغلال هذه الأموال فى مشاريع استثمارية فى هذه الدول الفقيرة، فتحقق هذه المشروعات أكثر من فائدة، وتتمثل الفائدة الأولى فى إضفاء الصفة الشرعية على أموالهم القذرة، وأما الفائدة الثانية فتتمثل فى حصولهم على أرباح طائلة نتيجة استثمارها لهذه الأموال(٣٢).

ويهدف أصحاب الأموال غير المشروعة من وراء ذلك إلى تحقيق هدفين الأول منع كشف المصادر غير المشروعة لأموالهم، والثانى منع تهديدهم فى مراكزهم التى وصلوا إليها بفضل تلك الأموال القذرة.

خلاصة القول أدت جريمة غسل الأموال إلى تداعيات سوسيولوجية خطيرة منها زيادة معدلات الجريمة وتعرض المجتمع لهزات اجتماعية واضطرابات حادة، مع ارتفاع نسبة البطالة وما يترتب عليها من أثار، علاوة على إنخفاض مستوى المعيشة وزيادة الفجوة بين الأغنياء والفقراء وإعلاء قيمة المال وتراجع المستوى القيمى للمجتمع.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ز: الدراسات السابقة:

تُعد الدراسات السابقة من أهم المرجعيات التى يرجع إليها الباحث فى تحديد ما تتميز به دراسته عن غيرها من الدراسات السابقة، ومدى استفادة الباحث منها فى دراسته، ومدى الاختلاف بينها وبين الدراسة محل البحث، وفى هذا السياق سيتم عرض بعض الدراسات السابقة ذات الصلة والعلاقة بموضوع الدراسة الحالية، وعلى الرغم من أن موضوع جرائم غسل الأموال من الموضوعات الحديثة فى مجال العلوم الاجتماعية والتى تفرض نفسها فى الآونة الحديثة فى مجال العلوم الاجتماعية تتسم بالندرة، من ثم سوف تقوم الباحثة بعرض الدراسات العربية والأجنبية كما يلي: -

١- الدراسات العربية:

دراسة: (السيد الشوربجى عبد المولى، ١٤٢٠هـ) [٣٣]حول عمليات غسل الأموال وانعكاساتها على المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، وقد تم تقسيم هذه الدراسة إلى قسمين أساسيين، تناول الباحث فى القسم الأول أهم العوامل التى ساهمت فى ظهور الاقتصاد الخفى، ثم تناول أهم مصادر الأموال غير المشروعة التى تشملها عمليات غسل الأموال، والعوامل المهيأة لتزايد حجم ظاهرة غسل الأموال، ثم تناول الباحث دور البنوك فى تسهيل عمليات غسل الأموال وحجم عمليات غسل الأموال عربياً ودولياً . أما القسم الثانى من الدراسة، فقد تناول فيه الباحث الآثار السلبية لغسل الأموال على المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، و توصلت الدراسة إلى مجموعة من الآثار السلبية لعمليات غسل الأموال على المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية منها الدخل القومى وتوزيعه وحرمان الاقتصاد الوطنى من الأموال الهاربة للخارج، وإحداث خلل فى العدل الاجتماعى الناشىء عن سوء توزيع الدخل القومى، وتؤثر عمليات غسل الأموال كذلك على مستويات الادخار والاستثمار والأوضاع الإنتاجية والاستهلاكية واتساع الفجوة التمويلية واللجوء للإقراض الخارجى وتزايد المديونية الخارجية وأعبائها، كما تؤدى على زيادة معدلات التضخم فى المجتمع، بالإضافة إلى التأثير السلبى على النسق القيمى لدى الشباب.

دراسة: (الزهرانى،١٤٢٣هـ)[٣٤] التى حاولت بحث ظاهرة غسل الأموال فى المملكة العربية السعودية وأوضحت المفاهيم العلمية للظاهرة، وأهم أبعادها الأساسية ومصادر المعارف والبنوك فى تلك العمليات والطرق التى تتبع فى غسل تلك الأموال، ودور المصارف والبنوك فى

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

تلك العمليات، كما أوضحت الدراسة أهم الآثار السلبية لجرائم غسل الأموال على الاقتصاد الوطنى والتى تمثلت فى التأثير السلبى على الاقتصاد والعملة الوطنية وعدم تشغيل الأموال فيما ينفع الوطن والمواطن والتنمية ونزع الثقة من القطاعات المصرفية، ولقد أظهرت الدراسة الميدانية الطرق والأساليب الواجب إتباعها للوقاية من عمليات غسل الأموال كما عكستها وجهات نظر مسئولى البنوك باعتبارهم أهل الخبرة والتى تمثلت فى توعية المواطن بأضرار جرائم غسل الأموال، وتنفيذ وتدوين أعمال البنوك بشكل دقيق، بالإضافة إلى تكثيف التحريات من قبل رجال الأمن وسن أنظمة وعقوبات وأحكام قضائية مناسبة وصارمة، هذا وقد اعتمدت الدراسة الميدانية على فكرة التكامل المنهجى للحصول على البيانات المطلوبة، وقد تم دراسة ١٨ حالة من القيادين فى البنوك السعودية.

دراسة: (حمدى عبدالعظيم، ٢٠٠٠م) [٣٥]والتى تناولت العلاقة بين غسل الأموال والاقتصاد الخفى، وأوضحت أن غسل الأموال يعتبر نمط من أنماط الاقتصاد الخفى غير المشروع، ثم تناولت الدراسة عمليات غسل الأموال على مستوى العالم، وفى المجتمع المصرى كما رصدت الدراسة الآثار الاقتصادية لعمليات غسل الأموال، موضحة أهم الجهود الدولية لمواجهة هذه الظاهرة وقد تمثلت أهم الآثار الاقتصادية كما عكستها نتائج الدراسة فى التأثير السلبى على قيمة العملة الوطنية وارتفاع معدلات البطالة وزيادة الاستهلاك.

دراسة: (نشأت الهلالى وزملائه،٢٠٠٣م)[٣٦] استعرض الباحثون فى هذه الدراسة أهم التأثيرات السلبية لجرائم غسل الأموال على الاقتصاد المحلى والتى تمثلت فى إضعاف سعر صرف العملة الوطنية وسيطرة غسل الأموال على السوق المحلى، كما تناول الباحثون الأبعاد الاجتماعية لظاهرة غسل الأموال، والتى تمثلت فى الصراع الطبقى بين فئات المجتمع وتفشى القيم السلبية، وتمثل الجزء الثانى من هذه الدراسة فى الجزء الميدانى، و الذى يمثل إضافة جديدة حيث اعتمد الباحثون على مجموعة من الإخباريين من مواقع قيادية مختلفة وتوصلوا من خلال هذه الدراسة إلى وجود شبه إجماع على ضرورة التوسع فى إنشاء إدارات متخصصة فى مكافحة جرائم غسل الأموال ومحاولة تشديد الرقابة على هذه النوعية من الجرائم، نظراً لما تتركه من آثار سلبية على مختلف مناحى الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

دراسة: (محمود بسيونى، ٢٠٠٥م) [٣٧]التى أوضحت الاستجابات الدولية وجهود المكافحة الإقليمية الوطنية، وأثر الانتشار الواضح لتجارة المخدرات والجريمة المنظمة والفساد وغير ذلك من الجرائم الاقتصادية التى تدر مكاسب مالية طائلة فى احتلال موضوع مكافحة غسل الأموال مكانة متقدمة بين آليات الضبط والمواجهة القانونية لهذه الجرائم، كما أدى ذلك إلى رد فعل إيجابى وغير مسبوق من قبل المجتمع الدولى تمثل فى زيادة التعاون الدولى فى المسائل الجنائية، حيث تسعى الدول إلى مكافحة الجرائم الاقتصادية، ولاسيما جرائم غسل الأموال، كما تناولت الدراسة الجهود الإقليمية المتعلقة بغسل الأموال والإستراتيجيات الوطنية لمواجهتها.

خلاصة القول تناولت الدراسات العربية أسباب ظاهرة غسل الأموال والأثار المترتبة عليها، والأساليب الواجب إتباعها للوقاية من هذه الجريمة والحد من تداعياتها، من خلال وجهة نظر مسئولى البنوك وبالإعتماد على مجموعة من الاخباريين، ونظرت بعض الدراسات إلى تلك الجريمة على إنها نمط من أنماط الاقتصاد الخفى، وتعرض البعض الآخر لأساليب المكافحة الوطنية مع ضرورة التعاون الدولى وإن لم تتناول دراسة واحدة مجمل هذه الظواهر السوسيولوجية.

٢- الدراسات الأجنبية:

دراسة: ***(Ping He, 2010)***[٣٨]تهدف الدراسة لخلق توصيفات موضوعية حول آليات مختلفة ومحدودة لغسل الأموال، وتقديم مقاييس مضادة لمكافحة غسل الأموال، حيث تؤكد هذه الدراسة على أن أساليب غسل الأموال تشمل : تهريب الأموال، واستغلال البنوك أو شركات التأمين، واستخدام شركات التمويه وشركات المواجهة، كما تشمل أساليب غسل الأموال الأنشطة ذات الصلة بالتجارة فى العقارات ومسابقات اليانصيب والتجارة الدولية، والشركات الأجنبية، والشركات متعددة الجنسيات، ومن هنا تسعى الأنشطة السابقة والتى تطلق عليها بالمقاييس المضادة لغسل الأموال.

دراسة: ***(Ricardo Azevedo, 2010)***[٣٩]تتناول هذه الدراسة أهمية الأسلوب التطويرى لنظرية اللعبة فى مكافحة غسل الأموال، حيث تؤكد على أن مكافحة جريمة غسل الأموال تعتمد على تصميم تشريع لمكافحة غسل الأموال ورغبة البنوك والعاملين والمعدين للقوائم ضد غسل الأموال، وهى توضح الدور الحيوى للسلطات والمؤسسات المالية فى مواجهة جرائم غسل الأموال.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

دراسة: ***(Naics Imdustry, 2010)***[٤٠] تقدم هذه الدراسة معلومات حـــول دورة التطوير المهنى ***(CPD)*** التى يقدمها بيت الحسابات المعتمدة لصناعة الخدمات المالية التى ربما تركز على تحديث تشريع مكافحة غسل الأموال فى ١٧ سبتمبر ٢٠١٠ م لمواجهة ظاهرة غسل الأموال.

دراسة: ***(Bergstrom, Maria, 2011)***[٤١]: التى أوضحت آليات الاتحاد الأوروبى حول مكافحة غسل الأموال ووسائل إدارة المخاطر فى ضوء المسائلة الديمقراطية عند منح القطـــاع المصرفى دور تقليدى مميز لمؤسسات القطاع العام و توضح ايضاً المقارنـــة حـــول دور مؤســـسات القطاع الخاص فى مراحل متنوعة لعملية اتخاذ القرارات المرتبطة بآليات مكافحة غسل الأموال بين كل من المملكة المتحدة والسويد، كما حددت الدراسة التأثير السلبى لجرائم غسل الأموال علـــى العلاقات بين دول الاتحاد الأوروبى.

دراسة: ***(Tuksen, Umut, 2011)***[٤٢] تنتقد الدراسة التشريع الحالى لمكافحة غسل الأموال ***(AML)*** فى تركيا والإتحاد الأوروبى ***(EU)*** لوجود تقارب بينهما، فى ضوء أن تركيا دولة مرشحة لعضوية الإتحاد الأوروبى، ويصبح التجانس بين أطر عمل الإتحاد الأوروبى وتركيا فى مكافحة غسل الأموال هام وجاد على نحو متزايد، كما تضع قوانين مكافحة غسل الأموال مسئوليات هامة للقطاعات المالية والقانونية، كذلك دراسة تصميم منهج لإيجاد مدخل لتيسير عملية التقييم تتم من خلاله مقارنة نظم مكافحة غسل الأموال ***(AML)*** فى ضوء مظاهر معينة مثل تجريم غسل الأموال والتزامات التسجيل ورفع التقارير وآليات تطبيق القوانين والعقوبات، ويتم دمج تقارير الأنشطة من الهيئات التشريعية بجانب المقابلات شبه المنظمة التى أجريت مع متخصصين فى المال داخل المناقـــشة وقد أسفرت هذه الدراسة على مجموعة من النتائج تتركز فى أن نظام إدارة تركيا لمكافحة غـــسل الأموال ***(AML)*** متماشى مع إطار عمل الإتحاد الأوروبى لمكافحة غسل الأموال ***(AML)***، ومع ذلك هناك ضرورة أمام السلطات الحكومية لتنسيق جهودها مع الهيئات المهنية والتشريعية المستقلة وثيقة الصلة التى تمثل المتخصصين ذوى المسئولية القانونية فى تركيا، بينما يتضح أن كل نظام قومى فى الإتحاد الأوروبى تبنى إطار عمل فريد لمكافحة غسل الأموال يمثل الحد الأدنى من المعـــايير الـــتى تقدمها الأدوات الدولية (مثل قوة مهام التصرف المالية) والإقليمية (مثل الإتحاد الدولى والقوة المحركة الأساسية خلف كافة القوانين القومية) .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وهكذا فقد تناولت الدراسات الأجنبية جانباً واحداً أو أكثر من جوانب هـذه الظـاهرة الإجرامية فمنها من تناول التأثيرات السلبية لها على العلاقات بين دول الاتحاد الأوربى ومنها مـن ركز على القطاع المصرفى وأثر قانون سرية البنوك، ومنها من تناول تطوير أسس الخدمات الماليـة، والإطار القانونى فى تلك الظاهرة، وهناك من حاول التعرف على الأساليب المختلفة لجريمة غـسل الأموال ووسائل المكافحة داخل دول الاتحاد الأوربى.

وبالنظر إلى الدراسات السابقة ترى الباحثة أن جرائم غسل الأموال ظاهرة عالمية خطيرة لها تأثير سلبى على المجتمع اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وأمنياً، كما أشارت الدراسات إلى تعدد مصادر الدخول غير المشروعة والتى تشملها عمليات غسل الأموال، ولكن هذه الدراسات لم تنطلق مـن منظور سوسيولوجى واضح لتفسير جرائم غسل الأموال، ودور الشباب فى منع هذه الظاهرة.

وتحاول الدراسة الراهنة الاستفادة من أليات وأدوات التنـاول الـتى أعتمـدت عليهـا الدراسات السابقة، على أن تتضمن أبعاد هذه المسألة السوسيولوجية الهامة مـن خـلال رصـد التشخيص والأثار والتداعيات المختلفة وسبل المواجهة والعلاج من خلال نظرة شـاملة تكامليـة تجمع بين عينة الشباب وتحديد رؤيتهم للظاهرة مع التعامل مع مجموعة مـن الخـبراء والمـسؤلين للإستفادة من مخزون الخبرة لديهم بهدف التعامل الناجح مع هذه الجريمة التى إنتشرت فى المجتمع.

ثالثاً:الدراسة الميدانية و نتائجها:

أ- المنهج وأدوات الدراســـة:

١- نوع الدراسة:اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفى الذى يصف الظاهرة موضوع البحث فى ضوء التحليل العلمى ووصف جريمة غسل الأموال، حيث استخدمت الباحثة دليل العمل الميدانى للوصول إلى إجابات على الأسئلة من خلال إلقاء السؤال على المبحوث وتلقى إجابات على الأسئلة .

٢- أدوات الدراسة: دليل العمل الميدانى ويضم عدداً من القضايا والتساؤلات الأساسية حـسب التصور الفكرى للباحثة من خلال قراءاتها فى القضايا والمشكلات الخاصة بجرائم غسل الأموال.

٣- مجالات الدراسة:بدأت الباحثة دراساتها الاستطلاعية لطلاب جامعة المنصورة، ثم أعـددت الباحثة الدراسة النظرية، ثم الدراسة الميدانية.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

٤- مجتمع الدراسة: جامعة المنصورة – طلاب كليات(الحقوق والتجارة)، لطبيعة دراسة هـــاتين الكليتين بموضوع الدراسة (جرائم غسل الأموال).

٥- المجال الزمنى: قامـــت الباحثـــة بـــاجراء الدراســـة الميدانيـــة خـــلال العـــام الدراســـى ٢٠١٥م/٢٠١٦م.

٦- عينة الدراسة:

فى إطار المدخل النظرى الذى تنطلق منه الدراسة تم اختيار العينة بطريقة عشوائية من طلاب جامعة المنصورة، قوامها (٤٠٠) مفردة مقسمة بنسبة ٥٠% من كل كلية مجال الدراسة، عـــلاوة على عينة عشوائية من الخبراء فى هذا المجال ممثلة لرجال الأمن والبنوك والعاملين فى مجال الـــسياسة يبلغ عددهم (٥٠)مفردة.

٧- الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

اعتمدت الباحثة فى تحليل الجداول الإحصائية وتفريغ البيانات وجدولتها على المعـــاملات الإحصائية، كما تم مراعاة الأسلوب العلمي في تحليل النتائج لتحقيق أهداف الدراسة.

ب- نتائج الدراسة الميدانية:

وقد خرجت نتائج الدراسة الميدانية كما يلى:

جدول رقم (١)

توزيع عينة البحث حسب النوع

النوع	ذكر	أنثى	إجمالى
تكرار	٢٦٦	١٣٤	٤٠٠
النسبة المئوية	٦٦,٥٪	٣٣,٥٪	١٠٠٪

يوضح الجدول رقم(١) أن نسبة (٦٦,٥٪) من إجمالى عينة البحث من الطلاب الـــذكور ونسبة (٣٣,٥٪) منها من الطالبات بالرغم من أن عدد الطالبات فى كليتى الحقوق والتجارة يفوق عدد الطلاب.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

جدول رقم (٢)

توزيع عينة البحث حسب الموطن الجغرافي

الموطن	الحضر	الريف	اجمالى
تكرار	٢٦٠	١٤٠	٤٠٠
النسبة المئوية	٦٥٪	٣٥٪	١٠٠٪

يتضح من الجدول رقم(٢) أن نسبة(٦٥٪) من إجمالى عينة البحث ينتمون إلى (الحضر) بينما يمثل نسبة(٣٥٪) من أبناء(الريف) ولذلك كان معظم العينة من سكان المدن سواء مدينـــة المنصورة أو عواصم المراكز القريبة منها.

جدول رقم (٣)

توزيع عينة البحث حسب الكليات بالجامعة

الكليات	كلية الحقوق	كلية التجارة	إجمالى
تكرار	٢٠٠	٢٠٠	٤٠٠
النسبة المئوية	٥٠٪	٥٠٪	١٠٠٪

يوضح الجدول رقم(٣) أن نسبة (٥٠٪) من مجموع عينة البحث من طلاب (كلية الحقوق) بينما نسبة (٥٠٪) من العينة تنتمى إلى (كلية التجارة).

وهكذا تتلخص الخصائص العامة لعينة البحث أنها من الطلاب الذين يسكن معظمهم الحضر، أغلبيتهم من الطلاب الذكور والذين ويتركزون فى الكليات النظرية.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

جدول رقم (٤)

يبين ماهية جرائم غسل الأموال من وجهة نظر الشباب (ن = ٤٠٠)

م	المؤشرات	الاستجابة			مجموع الأوزان	المتوسط المرجح	الترتيب
		نعم	إلى حد ما	لا			
أ	إخفاء حقيقة الأموال المستمدة من طريق غير مشروع	٣٢٠	٨٠	-	١١٢٠	٢,٨	٣
ب	إعادة استثمار الأموال غير المشروعة فى أنشطة مشروعة	٣٤٠	٦٠	-	١١٤٠	٢,٨٥	٢
ج	نشاط إجرامى يهدف إلى إخفاء المصدر الحقيقى للأموال القذرة	٣٦٠	٤٠	-	١١٦٠	٢,٩	١
د	عملية تبيض الأموال القذرة واستغلال جزء منها فى أعمال الخير	٣٤٠	٤٠	٢٠	١١٢٠	٢,٨	٣
هـ	مجموعة من العمليات المالية المتداخلة لإخفاء المصدر غير المشروع	٣٢٠	٤٠	٤٠	١٠٨٠	٢,٧	٥
و	تحويل الأموال غيرالشرعية إلى أموال نظيفة ومشروعة	٣٢٠	٨٠	٤٠	١٠٤٠	٢,٦	٦
ز	عملية تموية يقوم بها شخص او أكثر لإضفاء الشرعية القانونية للأموال	٢٨٠	٨٠	٤٠	١٠٤٠	٢,٦	٦
ح	إحدى الجرائم الاقتصادية المنظمة	٣٢٠	٦٠	٢٠	١١٠٠	٢,٧٥	٤

يوضح الجدول رقم (٤) والذى يبين ماهية جريمة غسل الأموال يتضح أن متغير(نشاط إجرامى يهدف إلى إخفاء للمصدر الحقيقى للأموال القذرة) فى المرتبة الأولى بمتوسط مرجح مقداره (٢,٩)، وجاء متغير (إعادة استثمار الأموال غير الشريعة فى أنشطة مشروعة) فى المرتبة الثانية بمتوسط أوزان مقداره (٢,٨٥)، ثم جاء متغيرا (إخفاء حقيقة الأموال المستمدة من طريقة غير مشروعة، عملية تبيض الأموال القذرة واستغلال جزء منها فى أعمال الخير) فى المرتبة الثالثة بمتوسط أوزان مقدراه (٢,٨)، وشغل متغير (إحدى الجرائم الاقتصادية المنظمة) المرتبة الرابعة بمتوسط أوزان مقداره (٢,٧٥)، واحتل متغير (مجموعة من العمليات المالية المتداخلة لإخفاء المصدر غير المشروع) المرتبة الخامسة بمتوسط أوزان مقدراه (٢,٧)، وجاءت متغيرات (عملية تموية يقوم بها شخص أو أكثر لإضفاء الشرعية القانونية للأموال)،(تحويل الأموال غير الشرعية إلى أموال نظيفة ومشروعة) فى

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المرتبة السادسة والأخيرة،بمتوسط أوزان مقداره (٢,٦) وهكذا تركزت طبيعة هذه الجريمة على الجوانب الاقتصادية مع استخدام أدوات إجرامية غير شرعية تتركز على التلاعب واللجوء إلى استثمار الثغرات القانونية.

جدول رقم (٥)

يوضح مصادر جرائم غسل الأموال حسب رؤية عينة البحث(ن = ٤٠٠)

م	المؤشرات	الاستجابة			مجموع الأوزان	المتوسط المرجح	الترتيب
		نعم	إلى حد ما	لا			
أ	الاتجار فى المخدرات	٣٦٠	٤٠	-	١٣٦٠	٢,٩	٥
ب	الاتجار فى السلاح	٤٠٠	-	-	١٢٠٠	٣,٠	١
ج	القيام بعمليات الاحتكار للسلع والبضائع	٣٢٠	٦٠	٢٠	١١٠٠	٢,٧٥	٧
د	الرشاوى والمحسوبية	٣٤٠	٦٠	-	١١٤٠	٢,٨٥	٦
هـ	الاختلاسات	٣٤٠	٦٠	-	١١٤٠	٢,٨٥	٦
و	الاتجار فى أعضاء الإنسان	٣٨٠	٢٠	-	١١٨٠	٢,٩٥	٢
ز	الفساد الإدارى	٣٧٢	٢٤	٤	١١٦٨	٢,٩٢	٤
ح	السرقة والسطو على البنوك	٣٨٠	١٢	٨	١١٧٢	٢,٩٣	٣

يوضح الجدول رقم (٥) والخاص بتوزيع مصادر جرائم غسل الأموال من وجهة نظر الشباب جاء متغير (الاتجار فى السلاح) فى المرتبة الأولى بمتوسط أوزان مقداره (٣,٠)، ثم احتل متغير (الاتجار فى أعضاء الإنسان) المرتبة الثانية بمتوسط أوزان مقداره (٢,٩٢)، ثم شغل متغير (السرقة والسطو على البنوك) المرتبة الثالثة بمتوسط أوزان مقداره (٢,٩٣)، ثم جاء متغير (الفساد الإدارى) فى المرتبة الرابعة بمتوسط أوزان مقداره (٢,٩٢)، واحتل متغير (الاتجار فى المخدرات) المرتبة الخامسة بمتوسط أوزان مقداره (٢,٩)، جاء متغيرا(الاختلاسات)، (الرشاوى والمحسوبية) فى المرتبة السادسة بمتوسط أوزان مقداره (٢,٨٥)، واحتل متغير(القيام بعمليات الاحتكار للسلع والبضائع) المرتبة السابعة والأخيرة بمتوسط أوزان مقداره (٢,٧٥) وهكذا تأكد أن جريمة غسل الأموال جريمة مستحدثة وإن إعتمدت على جرائم تقليدية اعتمدت فى المقام الأول على تجارة المخدرات والسلاح وغيرها.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

جدول رقم (٦)

يوضح الأسباب المؤدية لانتشار جرائم غسل الأموال (ن = ٤٠٠)

م	المؤشرات	الاستجابة			مجموع الأوزان	المتوسط المرجح	الترتيب
		نعم	إلى حد ما	لا			
أ	فساد مؤسسات الدولة	٤٠٠	-	-	١٢٠٠	٣,٠	١
ب	احتكار السلع والخدمات في البلاد	٣٦٠	٢٠	٢٠	١١٤٠	٢,٨٥	٤
ج	تزاوج السلطة بالمال	٣٨٠	٢٠	-	١١٨٠	٢,٩٥	٢
د	فساد رموز الدولة ومسؤليها	٣٦٠	٢٨	١٢	١١٦٠	٢,٩	٣
هـ	قيام بعض رجال الأعمال بتهريب الأموال للخارج	٤٠٠	-	-	١٢٠٠	٣,٠	١

ويتضح من الجدول رقم (٦) والخاص بتحديد الأسباب المؤدية لانتشار جرائم غسل الأموال أن متغيرا (فساد مؤسسات الدولة)،(قيام بعض رجال الأعمال بتهريب الأموال للخارج) فى المرتبة الأولى بمتوسط أوزان مقدراه (٣,٠)، ثم احتل متغير(تزاوج السلطة بالمال) المرتبة الثانية بمتوسط أوزان مقدراه (٢,٩٥)، وشغل متغير(فساد رموز الدولة ومسؤليها) المرتبة الثالثة بمتوسط أوزان مقدراه (٢,٩)، وجاء متغير (احتكار السلع والخدمات في البلاد) فى المرتبة الرابعة بمتوسط أوزان مقداره (٢,٨٥) هكذا جمعت الأسباب التى تؤدى إلى تفاقم هذه الجريمة بين مؤشرات اقتصادية وأخرى اجتماعية مع عدم تجاهل الأسباب السياسية والتى على رأسها فساد بعض رموز الدولة والزواج بين السلطة والثروة.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

جدول رقم (٧)

يوضح الآثار الاجتماعية الناتجة عن جرائم غسل الأموال (ن = ٤٠٠)

م	المؤشرات	الاستجابة			مجموع الأوزان	المتوسط المرجح	الترتيب
		نعم	إلى حد ما	لا			
أ	زيادة معدل البطالة بين الشباب	٣٨٠	٢٠	-	١١٨٠	٢,٩٥	١
ب	يؤدى إلى اختلال التوازن الاجتماعى بين الأفراد والشباب	٣٢٠	٦٠	٢٠	١١٢٠	٢,٨	٥
ج	يساعد على زيادة معدلات الجريمة بين الشباب	٣٤٨	٣٢	٢٠	١١٢٨	٢,٨٢	٤
د	يؤدى إلى إفساد القيم الاجتماعية وتزايد الانحلال الأخلاقى	٣٦٠	٢٠	٢٠	١١٤٠	٢,٨٥	٣
هـ	يؤدى إلى زيادة معدلات التضخم	٣٦٠	٤٠	-	١١٦٠	٢,٩	٢
و	يؤدى إلى زيادة الاستهلاك	٣٤٠	٢٠	٤٠	١١٠٠	٢,٧٥	٦
ز	يقلل من قيمة العملة الوطنية	٣٦٠	٢٠	٢٠	١١٤٠	٢,٨٥	٣
ح	يؤثر سلباً على الادخار بسبب تهريب الأموال للخارج	٢٨٠	٨٠	٤٠	١٠٤٠	٢,٦٠	٧

يوضح الجدول رقم (٧) الآثار الاجتماعية الناتجة عن جرائم غسل الأموال أن متغير (زيادة معدل البطالة بين الشباب) قد جاء فى المرتبة الأولى بمتوسط أوزان مقداره (٢,٩٥)، ثم شغل متغير (يؤدى إلى زيادة معدلات التضخم) المرتبة الثانية بمتوسط وأوازن مقدراه (٢,٩)، واحتل متغير(يقلل من قيمة العملة الوطنية)، (يؤدى إلى إفساد القيم الاجتماعية وتزايد الانحلال الأخلاقى) المرتبة الثالثة بمتوسط أوزان مقدراه (٢,٨٥)، بينما متغير (يساعد على زيادة معدلات الجريمة) فى المرتبة الرابعة بمتوسط أوزان مقدراه (٢,٨٢)، ثم جاء متغير(يؤدى إلى اختلال التوازن الاجتماعى بين الأفـــراد والشباب) فى المرتبة الخامسة بمتوسط أوزان مقداره (٢,٨)، واحتـــل مـــتغير (يـــؤدى إلى زيـــادة الاستهلاك) المرتبة السادسة بمتوسط أوزان مقدراه (٢,٧٥)، جاء متغير (يؤثر سلباً على الادخـــار بسبب تهريب الأموال إلى الخارج) فى المرتبة السابعة والأخيرة بمتوسط أوزان مقدره (٢,٦) وهكذا كان لهذه الظاهرة تداعياتها السوسيولوجية وعلى رأسها البطالة وإنهيار التوازن الاجتماعى وإنهيـــار القيم الأساسية للمجتمع وإن كان لهذه الأثار مردوداتها الاقتصادية حيث أن الاقتصاد والاجتماع وجهان لعملة واحدة.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

جدول رقم (٨)

يوضح الآثار الاقتصادية الناتجة عن جرائم غسل الأموال (ن = ٤٠٠)

م	المؤشرات	الاستجابة			مجموع الأوزان	المتوسط المرجح	الترتيب
		نعم	إلى حد ما	لا			
أ	عدم القدرة على تحقيق التنمية الاقتصادية	٣٦٠	٢٠	٢٠	٢٨٥	٢,٨٥	٣
ب	تؤدى إلى القضاء على عوائد برامج التنمية	٣٢٠	٤٠	٤٠	١٠٨٠	٢,٧٠	٥
ج	عدم وجود موارد لتحقيق وتنفيذ برامج التنمية	٣٤٠	٤٠	٢٠	١١٢٠	٢,٨٠	٤
د	التعرض لعقوبات اقتصادية خارجية	٣٦٠	٤٠	-	١١٦٠	٢,٩٠	٢
هـ	عدم تعاون المؤسسات الدولية مع الدولة	٣٦٨	٢٤	٨	١١٦٠	٢,٩٠	٢
و	عدم قدرة الدولة للحصول على قروض دولية	٣٧٢	٢٠	٨	١١٦٤	٢,٩١	١

يوضح الجدول رقم (٨)الآثار الاقتصادية الناتجة عن جرائم غسل الأموال حيث جاء متغير (عدم قدرة الدولة للحصول على قروض دولية) فى المرتبة الأولى بمتوسط أوزان مقدراه (٢,٩١)، ثم احتل متغيرا (عدم تعاون المؤسسات الدولية مع الدولة)،(التعرض لعقوبات اقتصادية خارجية) المرتبة الثانية بمتوسط أوزان مقدراه (٢,٩)، وشغل متغير (عدم القدرة على تحقيق التنمية الاقتصادية) المرتبة الثالثة بمتوسط أوزان مقدراه (٢,٨٥)، ثم جاء متغير(عدم وجود موارد لتحقيق وتنفيذ برامج التنمية) فى المرتبة الرابعة بمتوسط أوزان مقدراه (٢,٨)، وأخيراً متغير (تؤدى إلى القضاء على عوائد برامج التنمية) فى المرتبة الخامسة بمتوسط أوزان مقداره (٢,٧) ولهذا لايمكن تجاهل الأثار الاقتصاديةالتى تترتب على ظاهرة غسل الأموال والتى تهدد الكيان الاقتصادى للمجتمع من خلال عرقلة التنمية المستدامة وتراجع التصنيف الائتمانى للدولة،وتدنى الوزن الاقتصادى لها.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

جدول رقم (٩)

يوضح مقترحاتمواجهة جريمة غسل الأموال من وجهة نظر الخبراء والمتخصصين

م	المتغير	التكرار	النسبة المئوية
١	وقف تراخيص ونشاط البنوك والمؤسسات المصرفية العاملة مع غسل الأموال	٢٣	%٧,٧
٢	مصادرة جميع الأموال المحصلة بطريقة غير شرعية	٣٢	%١٠,٧
٣	انشاء منظمة دولية لمكافحة جرائم غسل الأموال	١٨	%٦,١
٤	عزل أى مسئول إذا ثبت تورطه فى هذه الجريمة	٣٠	%١٠
٥	تخصيص وحدة رقابية خاصة بجرائم غسل الأموال	٢٠	%٦,٧
٦	مراقبة حركة الأموال بين البنوك المحلية	١٧	%٥,٧
٧	مراقبة حركة الأموال بين المؤسسات الدولية	٢٢	%٧,٣
٨	مراقبة التمويل الأجنبى لمنظمات المجتمع المدنى	٣٥	%١١,٧
٩	سن التشريعات المناسبة لمواجهة الظاهرة	١٨	%٦,١
١٠	تنفيذ القوانين بصرامة ودون محاباة أو تميز	٣٣	%١١
١١	تفعيل دور الإعلام لتعرية الظاهرة	٢٥	%٨,٣
١٢	تجفيف منابع الجرائم التقليدية	٢٧	%٩
	الاجمالى	٣٠٠	%١٠٠

يوضح الجدول رقم (٩) والخاص بالمقترحاتاللازمة لمواجهة جريمةغسل الأموال من وجهه نظر الخبراء وقد احتل المركز الأول متغير(مراقبة التمويل الأجنبى لمنظمات المجتمع المدنى)بتكرار(٣٥) بنسبة (١١,٧%) وذلك بعد ما تم كشفه من أموال طائلة تم منحها لمنظمات المجتمع المدنى خاصة الحقوقية بعد ٢٥يناير ٢٠١١م، وشغل المركز الثانى متغير(تنفيذ القوانينبصرامة ودون محاباة أو تميز) بتكرار (٣٣) بنسبة (١١%) من منطلق أنهلا قيمة لقوانين بدون الحرص على تنفيذها، وجـــاء فى المركز الثالث (مصادرة جميع الأموال المحصلة بطريقة غير شرعية) بتكرار (٣٢) بنسبة (١٠,٧%) حتى لا تتسرب هذه الأموال استغلالاً للثغرات الموجودة سواء فى القوانين أو فى أساليب العمل داخل المؤسسات المالية، واحتل المركز الرابع متغير (عزل أى مسئول إذا ثبت تورطه فى هـــذه الجريمـــة) بتكرار(٣٠) بنسبة (١٠%) ويرتبط هذا المتغير بالمتغير السابق، واحتل المركز الخامس متغير(متغير

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

تجفيف منابع الجرائم التقليدية) بتكرار (٢٧) بنسبة(٩%)لأنها المصدر الرئيسى للجريمة المستحدثة وغسل الأموال، وشغل المركز السادس متغير (تفعيل دور الاعلام لتعرية الظـــاهرة) بتكـــرار(٢٥) بنسبة (٨,٣%) لإظهار حقيقة هذه الجريمة وأثارها المدمرة على المجتمع، بينما جاء فى المركز السابع متغير (وقف تراخيص ونشاط البنوك والمؤســـسات المـــصرفية المتورطـــة)بتكـــرار (٢٣) بنـــسبة (٧,٧%)حتى لا تستمر أداه لتنفيذ وتسهيل هذه الجريمة وليكون ذلك رادعاً لمن تسول له نفـــسه إقترافها، وشغل المركز الثامن متغير (مراقبة حركة الأموال بين المؤسسات الدولية) بتكـــرار (٢٢) بنسبة (٧,٣%) لأن ذلك يمثل الوسيلة الرئيسية لتهريب الأموال وإعادتها لغسلها، وجاء فى المركز التاسع متغير (تخصيص وحدة رقابية خاصة بجرائم غسل الأموال) بتكرار (٢٠) بنـــسبة (٦,٧%) لتكتسب هذه الوحدة الخبرة فى مجال المكافحة، واحتل المركز العاشر متغيرا (إنشاء منظمة دوليـــة لمكافحة جرائم غسل الأموال، وسن التشريعات المناسبة لمواجهة الظاهرة) بتكـــرار (١٨) بنـــسبة (٦,١%) لكل منهما من منطلق أنها جريمة مستحدثة دولية تحتاج تضافر الجهود الدولية وضرورة سن تشريعات تناسب هذه الظاهرة، وجاء فى المركز الأخير (مراقبة حركة الأموال بين البنوك المحلية) بتكرار (١٧) بنسبة (٥,٧%) لأن الأموال القذرة تميل للهروب خرج البلاد.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

نتائج الدراسة :

مما سبق تستطيع الباحثة عرض أهم النتائج التى توصلت إليها الدراسة فيما يلى :

١- يتحدد مفهوم عملية جرائم غسل الأموال في أنه نشاط إجرامى يهدف إلى إخفاء المصدر الحقيقى للأموال القذرة،وإعادة استثمار الأموال غير الشرعية فى أنشطة مشروعة،أو أنها عملية تبيض الأموال القذرة واستغلال جزء منها فى أعمال الخير، علاوة على كونها إحدى الجرائم الاقتصادية المنظمة، أو أنها مجموعة من العمليات المالية المتداخلة لإخفاء المصدر غير الشرعى، بالإضافة إلى أنها تجمعت عملية تمويه يقوم بها شخص أو أكثر لإضفاء الشرعية القانونية للأموال .

٢- مصادر جرائم غسل الأموال فى الاتجار فى السلاح وفى الأعضاء البشرية للإنسان، السرقة والسطو مع البنوك، والفساد الإدارى، علاوة على الاتجار فى المخدرات، والرشاوى والمحسوبية والاختلاسات و عمليات الاحتكار للسلع والبضائع.

٣- يمكن حصر أسباب انتشار جرائم غسل الأموال فى فساد مؤسسات الدولة واحتكار السلع والخدمات في البلاد وتزاوج السلطة بالمال، و فساد رموز الدولة ومسؤليها وأخيراً قيام بعض رجال الأعمال بتهريب الأموال للخارج.

٤- يمكن تحديد الآثار الاجتماعية الناتجة عن جرائم غسل الأموال فى زيادة معدل البطالة بين الشباب وزيادة معدل التضخم ويؤدى إلى فساد القيم الاجتماعية وتزايد الإنحلال الأخلاقى بين الشباب، مع اختلال التوازن الاجتماعى بين فئات الشباب وزيادة معدلات الاستهلاك، كما يؤثر سلباً على الادخار بين الشباب .

٥- تكمن الآثار الاقتصادية الناتج عن جرائم غسل الأموال فى عدم القدرة على تحقيق التنمية الاقتصادية وعدم تعاون المؤسسات الدولية مع الدولة والتعرض للعقوبات اقتصادية خارجية وعدم قدرة الدولة للحصول على قروض دولية،كما تؤدي إلى القضاء على عوائد برامج التنمية وعدم وجود موارد مالية لتنفيذ برامج التنمية .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

٦- وتدور مقترحات مواجهة جرائم غسل الأموال من وجهة نظر الخبراء والمتخصصين حول وقف تراخيص ونشاط البنوك المتعاملة فى قضايا جرائم غسل الأموال، وعزل كل مسئول يثبت تورطه فى عمليات غسل الأموال مع تحريز ووقف جميع الأموال المحصلة بطريقة غير شرعية علاوة على إنشاء منظمة دولية لمكافحة جرائم غسل الأموال فقط وتخصيص وحدة رقابية خاصة بجرائم غسل الأموال وأخيراً مراقبة حركة الأموال بين المؤسسات الدولية .

توصيات الدراسة:

توصلت الدراسة لعدد من التوصيات:

١- ضرورة إنشاء وحدات متخصصة لمواجهة جرائم غسل الأموال وتوفير الدعم المالى لها.

٢- ضرورة استقلال الأجهزة الرقابية المعنية بجرائم غسل الأموال عن السلطة التنفيذية حتى تؤدى عملها على أكمل وجه.

٣- منع التعامل مع البنوك والمؤسسات المالية التى يثبت تورطها فى جرائم غسل الأموال.

٤- تشديد الرقابة على الأموال التى تدخل مصارف الدولة خاصة المبالغ الكبيرة.

٥- تطوير المناهج التعليمية فى الكليات ذات الصلة وعلى رأسها الحقوق والتجارة والشرطة.

٦- تنظيم ندوات للتوعية بأخطار جرائم غسل الأموال فى الجامعات بجميع الكليات.

٧- ضرورة التنسيق بين كافة أجهزة الدولة المنوطة بمواجهة جرائم غسل الأموال.

٨- وضع استراتيجية سوسيولوجية متكاملة لمواجهة جرائم غسل الأموال.

٩- تجريم هذه الجرائم بنص خاص لأن النصوص القانونية العامة للعقوبات تقف عاجزة فى بعض الأحيان.

١٠- تفعيل دور المراكز البحثية بإجراء دراسات وبحوث ميدانية لوضع خطط لمواجهة هذه الجرائم.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المراجـــــع

١- سيد جاب الله السيد:إشكالية القيم لدى الشباب الجامعي بين ثقافة العولمة والثقافة التقليدية، مجلة كلية الآداب – جامعة طنطا، العدد (١٦٤)، طنطا، ٢٠٠٣م، ص ٤٢٦ .

2- www. is lan-on lins-met/iol-arabic/do walia/man aa-45/mor a jaat-asp

٣- عباس أبوشامة:المفهوم والمعاني للجريمة الاقتصادية في عصر العولمة، بحث مقدم لمؤتمر الجريمة الاقتصادية في عصر العولمة، شركة الشارقة، دولة الأمارات العربية، ٢٠٠٢م، ص ٣٠ .

4- Mr. L. H. Verwoerd (President of the Financial Action Task Force) forward to the International Guide to Money Laundering: Law and Practice Edition by Richard Parlour MA Sdicitor, Garrell, Co., London, 1995, p. 11.

٥- حسنين عبدالحافظ:غسل الأموال القذرة جريمة دولية خطيرة، مجلة الأمن والحياة، العدد (٢١٤)، السنة التاسعة عشر، نشرة أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، د.ت، ص ٥٤ .

٦- عادل محمد السيوى:التعاون الدولة في مكافحة جريمتي غسل الأموال وتمويل الإرهاب، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٨م، ص ص ١٥ – ١٦ .

7- http://wwwimolin-org/gpm1- htm.

٨- محمد الأمين البشرى:التحقيق في قضايا الجريمة المنظمة، أبحاث الحلقة العلمية حول الجريمة المنظمة وأساليب مكافحتها، أكاديمية نايف العربية، الرياض، رجب ١٤١٨هـ، ص ص١٤١ – ١٨٦.

٩- محمد مسفر الشمرانى:الجريمة المنظمة وسياسة المكافحة في التشريع الإسلامي والقانون الجنائي دراسة مقارنة بين أساليب الوقاية والمكافحة في التشريع الإسلامي، رسالة ماجستير، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الرياض، ١٤٢٠هـ

١٠- هدى قشقوش:الجريمة المنظمة، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٠م، ص ١١ .

١١- سناء خليل:الجريمة المنظمة عبر الوطنية الجهود الدولية ومشكلات الملاحقة، المجلة الجنائية القومية، العدد الأول والثانى، ٢٠٠١م .

12- PICCA (George) Le "Blanchiment" des Produits du Crime: Vers de Nouvelles Strategies Internationals? Revue

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

Internationale de Criminologie et de Police Technique, No., 4, 1992, p.p 483 – 485.

13- Peter Alldridge:Money Laundering Law, forfeiture, Confiscation, Civil Ecovery, Criminal Laundering and Taxation of the Proceed of Crime, HART Publishing, Oxford, Portland Oregon, 2003, p. 2.

14- Wikipedia, the Free Encyclopedia,

15- http:// en. Wikipedia. org/wiki/Money_laundering#Fighting_Money laundering

١٦- أشرف توفيق شمس الدين:دراسة نقدية لقانون مكافحة غسل الأموال الجدي، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٣م، ص ٣ .

17- Jone L. Evans, PhD, International Efforts to Contain Money Laudering Presented at the Seminar "Money Laundering: Joining Force to Prevent it", 8th of April 1997, bankersclub, mexicocity,1997.

١٨- محمود محمود مصطفى:الجرائم الاقتصادية في القانون المقارن، جـ ١، جامعة القاهرة، ١٩٧٩م، ص ١٤ .

١٩- السيد أحمد عبدالخالق: الآثار الاقتصادية والاجتماعية لغسيل الأموال، جامعة المنصورة، ١٩٩٧م، ص ٣ .

20- Journal Article by: Andrew J. Camelio, Benjamin Pergament, Money Laundering, American Criminal Law Review, Vol., 35, 1998.

- وكذلك راجع :

- Jonathan H. Hecht, Airing the Dirty Laundering: The Application of the United States Sentencing Guiedline to White Collar Money Laundering Offenses, Vol., 49 : 289, p. 294.

٢١- محمد محيى الدين عوض: تطور المكافحة الدولية لغسيل الأموال ومعوقاتها، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، العدد ٣٣،الرياض، إبريل ٢٠٠٢م، ص ١٥٠ .

22- Francois Thoney et J. Paul Laborde, : Criminalite Organisee et Blanchiment" Rev. Intern, De Droit Penal, Vol., 68, 3e et 4e Trimesters, 1997, p. 414.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

- Doug Hopton, Money Laundering, A Concis Guide for All Business 1st Edition, Chapter, p.1, GOWER, 2006.
23- Jeffrey Robinson, Les Blanchisseurs, ed. Presses de la Cite, Sep. 1995.
٢٤- عبدالرحمن العطيات: مفهوم غسيل الأموال، وأساليب ومكافحة غسل الأموال، الحلقة العلمية، أكاديمية نائف ومديرية الأمن العام،الرياض، ٢٠٠١م، ص ٣٩
٢٥- محمد أبوسمره:غسيل الأموال بين الحقيقة والخيال، مطبعة الألوان، عمان، ١٩٩٧م، ص ٩ .
٢٦- نادر عبدالعزيز شافر:تبيض الأموال، منشورات الحلبى الحقوقية، بيروت، ٢٠٠١،ص ص٢٤١-٢٧٠
٢٧- حمدى عبدالعظيم :غسيل الأموال فى مصر والعالم، الطبعة الثانية، القاهرة، ٢٠٠٠،ص١٨٩
٢٨- نفس المرجع،ص١٩٢
٢٩- تقرير لجنة منع الجريمة ومكافحتها، هيئة الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادى والاجتماعى، شباط، ١٩٩٠م .
٣٠- حمدى عبدالعظيم:غسيل الأموال فى مصر والعالم،مرجع سابق،ص١٩٩
٣١- غالب الداودى:دور المؤسسة الشرطية فى مكافحة جريمة غسيل الأموال، مجلة الشرطة، ٢٠٠٢م،ص٥٤
٣٢- جلال وفاء محمدين:دور البنوك فى مكافحة غسيل الأموال، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، ٢٠٠٠م، ص ٦٣ .
٣٣- السيد الشوربجى:عمليات غسيل الأموال وانعكاساتها على المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، العدد (٢٥)، ١٤٢٠هـ، ص ص ٨٤-١٤٠.
٣٤- عبدالرازق بن حمود الزهرانى: جرائم غسيل الأموال من وجهة نظر مسئولى البنوك، دراسة ميدانية، مجلة البحوث الأمنية، كلية الملك فهد الأمنية، العدد (٢٥)،الرياض، ١٤٢٣هـ، ص ١٥ – ٧٧ .
٣٥- حمدى عبدالعظيم:غسيل الأموال فى مصر والعالم، القاهرة، مرجع سابق،ص١٩٠.
٣٦- نشأت الهلال وآخرون: ظاهرة غسيل الأموال وآثارها السلبية على المجتمع، أكاديمية الشرطة، القاهرة،٢٠٠٣م، ص ص ٤٩ – ٧٠ .
٣٧- محمود بسيونى:غسيل الأموال، الاستجابات الدولية وجهود المكافحة الإقليمية والوطنية، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٥م .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

38- Ping He: A Typological Study on Money Laundering Journal of Money Laundering Control, Vol., 13 Issue 1, 2010, p.p 15 – 32.
39- Araujo Ricardo Azevedo: A am Evolutionary Game Theory Approach to Combat Money Laundering, Journal of Money Laundering Control,Vol.,13 Issue,2010, p.p 70 – 78.
40- Naics, Imdustry: Anti Money Laundering for Financial Services: Accountancy Lrelanal, Vol., 42, Issue 4, Aug. 2010, pp. 71 – 72.
41- Bergstrom, Maria: A New Role for- Profit Actors? The Case of Anti-Money Laundering and Risk Management, Stockholm University, Journal of Common Market Studies, Sep., 2011, Vol., 49, Issue 5, p.p 1043 – 1064.
42- Tuksen, Umut: Anti-Money Laundering Law of Turkey and the EU. An Example of Convergence, Journal of Money Laundering Control, Vol., 1 Issue 3, 2011, pp. 279 – 298.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com